وزير المالية لـ«الوطن»:

كف يدّ ١٥ مسؤولاً في المصرف العقاري بسبب القروض المتعثرة

| عبد الهادي شباط

أصدر وزير المالية مأمون حمدان قراراً بكف يد ١٥ مديراً ورئيس قسم في المصرف العقاري، وحسبما علمت «الوطن» فإن كف اليد كان احترازياً، وقد تم تفسيره بخضوع المشمولين بالقرار إلى التحقيق، مع ترك المجال مفتوحاً للعودة إلى العمل وممارسة المهام وفقاً لنتائج التحقيق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير المالية أن القرار رقم ٧٧ القاضي بكف يد ١٥ عاملاً في المصرف العقاري وإعفائهم من مهامهم الموكلة إليهم، جاء بناءً على عمل اللجان المشكلة من رئاسة مجلس الوزراء والتي عددها ست لجان، لدراسة ملفات القروض المتعثرة، والتدقيق بالأخطاء المرتكبة فيها، ومحاسبة كل من ارتكب خطأً في منح القروض.

ولدى سؤاله حول كف اليد بأنه احترازي، أكد حمدان أن المقصود من هذا الإجراء كف يد المشمولين بالقرار خلال فترة التحقيق بالملفات التي وردت أسماؤهم فيها، بحيث يعاد النظر بالأسماء التي يتم إثبات براءتها من أي مخالفة.

وشمل القرار ٤ مديرين مركزيين في الإدارة العامة هم مديرة الشؤون المالية ندى النابلسي ومدير الشؤون القانونية أنس الفيومي ومدير التسليف ياسين طلس والمدير القانوني السابق سمير أبو هدبة، بالإضافة إلى ٤ مديري فروع هم مدير فرع الجامعة عمار بربر ومدير فرع الصالحية محمد الحمد ومدير فرع دمر عبد القادر كنعان ومدير الفرع التعاوني باسل صوان.

كما تم كف يد رؤساء أقسام القانونية والقروض أيضاً في هذه الفروع، وهم نور الكسار ومرفت هوله ووفاء الحسين ولينا الصفدي وعبد الفتاح الحلواني ونيفين الآغا ومصطفى أبو هدبة.

وحسبما علمت «الوطن» فإن أسباب كف اليد متنوعة، وتتعلق بالتقصير في العمل، والتقصير في الملاحقة القضائية للقروض المتعثرة في المناطق الساخنة، إضافة إلى وجود تجاوزات في منح القروض.

فريق عمل مركزي لتتبع تنفيذ المشاريع التي أطلقتها الحكومة في طرطوس

خميس للوزراء: تواصلوا مع المواطنين لمعالجة مشكلاتهم وتذليل العقبات فيما يتعلق بعلاقتهم مع الجهات الحكومية

| هناء غانم

وجّه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بضرورة تشكيل فريق عمل لمتابعة كل القضايا والمشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية التي تم بحثها خلال الزيارة التي قامت بها الحكومة إلى طرطوس، مع وضع برنامج زمني لتنفيذها. إضافة إلى ذلك تم توجيه عدد من الوزارات بدراسة واقع مستلزمات إنتاج الزراعة والمعامل، إضافة إلى أهمية إيجاد البيئة التشريعية والقانونية لتنظيم وإدارة قطاع نقل البضائع على الطرق وغيرها من الموضوعات المهمة التي تتعلق بمعاناة ذوي الشهداء والسعي لتسهيل إجراءات معاملاتهم.

وقرر المجلس في جلسته الأسبوعية أمس تشكيل فريق عمل مركزي برئاسة وزير النقل وعضوية وزير النفط والثروة المعدنية ومعاوني وزراء الإدارة المحلية والبيئة والموارد المائية ومحافظ طرطوس ومكتب المتابعات في مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ جميع المشاريع التي تم إطلاق العمل فيها خلال زيارة الوفد الحكومي لمحافظة طرطوس ووضع آلية تنفيذية وفق برنامج زمني محدد لإنجازها وتقديم تقرير حول خطوات إنجاز العمل كل ١٥ يوماً إلى مجلس الوزراء ليتم الاطلاع عليه ومناقشته.

كما قرر تشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ المشاريع التي تم إطلاقها خلال الزيارة على مستوى الإدارة المحلية برئاسة وزير الإدارة المحلية والبيئة، إضافة إلى تشكيل فرق عمل على مستوى المناطق لمتابعة تنفيذ المشاريع في كل منطقة.

وبهدف تخفيف معاناة ذوي الشهداء وتسهيل إجراءات معاملاتهم لتكون في مناطقهم كلف المجلس محافظ طرطوس بإحداث مكتب الشهداء في كل منطقة بالمحافظة لمتابعة الإجراءات التي يحتاجها ذوي الشهداء بشكل كامل وعلى كل الصعد الخدمية وتفعيل المكاتب الموجودة وكلف المجلس وزراء التربية والتعليم العالي والإدارة المحلية والبيئة النظر بتأمين مقرات ومبان لجامعة طرطوس وعدم إحداث أي كلية جديدة إلا بعد تأمين المباني والبنى التحتية اللازمة.

وطلب المجلس من وزراء الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية دراسة واقع مستلزمات إنتاج الزراعة المحمية في الساحل السوري وظروف تمويلها وكذلك دراسة واقع معامل إنتاج الفلين والبلاستيك اللازم لهذه الزراعة، إضافة إلى مراجعة التشريعات والقرارات المتعلقة فيها، ذلك بهدف تحسين واقع الزراعات المحمية في الساحل السوري والتوسع بها وتأمين متطلبات نجاحها.

وطلب المجلس من الوزراء تكثيف الزيارات الميدانية إلى مواقع العمل والاطلاع على نسب الإنجاز فيها والتواصل مع المواطنين على أرض الواقع لمعالجة مشاكلهم وتذليل العقبات فيما يتعلق بعلاقتهم مع الجهات الحكومية.

كما ناقش المجلس مشروع قانون لإعفاء المكلفين ضريبة دخل الأرباح الحقيقية وإضافاتها العائدة لأعوام ٢٠١٥ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا الضريبة العائدة لأي من الأعوام المذكورة حتى غاية ٢٠١٧/١٢/٣١ ووافق المجلس على رفعه للجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وذلك بغية معالجة أوضاع المكلفين المتخلفين عن السداد والمساهمة بتنشيط عمل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والتشجيع على متابعة النشاط الاقتصادي بشكل طبيعي وتسهيل الحصول على براءة ذمة مالية.

كما ناقش المجلس مشروع القانون الخاص بنقل البضائع على الطرق ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، بهدف إيجاد البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية والمعيارية لتنظيم وإدارة قطاع نقل البضائع على الطرق مع دول الجوار، وإعطاء المزيد من التسهيلات والمرونة وإزالة المعوقات والقيود على حركة نقل البضائع على الطرق بين هذه الدول والجمهورية العربية السورية، وتوحيد القواعد والمعايير والأسس الناظمة فيما يتعلق بالثبوتيات والوثائق المطلوبة وتحديد مسؤوليات أطراف عملية النقل.

وناقش المجلس مشروع مرسوم يقضي بترخيص إحداث معهد في الجمهورية العربية السورية باسم المعهد التقاني للتمريض مقره مدينة حلب ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وذلك ضمن توجه الحكومة لإحداث مؤسسات خاصة أو مشتركة تساهم في تقديم التعليم النوعي والمتميز تماشياً مع أحكام المرسوم التشريعي رقم /٣٦/ لعام ٢٠٠١.

كما وافق المجلس على مقترح وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعادة هيكلة الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والشركة العامة للدراسات المائية وإعداد الصك التشريعي اللازم لذلك ورفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره حيث عرض المجلس مذكرة وزارة الأشغال العامة والإسكان المتعلقة بالشركات التابعة لها والمقترحات اللازمة للنهوض بواقعها وزيادة إنتاجيتها وتحقيق الفعالية والجدوى الاقتصادية منها.

«مداد»: الدولار إلى ٥٥٥ ليرة بسبب المضاربات

| الوطن

بيّن التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» أن سعر صرف الدولار الأميركي ارتفع إلى مستوى ٥٥٥ ليرة سورية في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي مقابل مستوى ٥٤٩ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ١,٠٩بالمئة وذلك في السوق الموازية.

وعزا التقرير هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على القطع الأجنبي، وتزايد عمليات المضاربة مع زيادة التوقعات بتحقيق المزيد من المكاسب السريعة مراهنين على تراجع الليرة السورية، وذلك على الرغم من تراجع الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية، واستمرار مصرف سورية المركزي بآلية التدخل لتلبية الطلب التجاري وغير التجاري عن طريق المصارف، والذي عمد إلى تثبيت الليرة السورية أمام الدولار الأميركي طوال الفترة الماضية.

أما بالنسبة إلى السوق الرسمية فقد استمر مصرف سورية المركزي بتثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي عند مستوى ٥١٧,٤٣ ل.س، وأيضاً سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند ٥١٤,٨٥ ل.س للدولار الأميركي الواحد، كما استمر في تثبيت سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ل.س للدولار الأميركي، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات.

وبالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية فقد سجلت الليرة السورية تراجعاً طفيفاً مقارنة بمستوى نهاية الأسبوع السابق، حيث ارتفع سعر صرف اليورو إلى مستوى ٥٨٦ ل.س في نهاية الأسبوع من مستوى ٥٨٥ ل.س في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ٠,١٧٪ على حين بقيت الليرة السورية أمام اليورو في السوق الرسمية مستقرة نسبياً، ليسجل اليورو في نهاية الأسبوع نفس مستوى نهاية الأسبوع السابق تقريباً، والبالغ ٥٥٢ ليرة لليورو.

الكثير منهن يقمن في بلاد المغترب من دون أزواجهن

بعض السفارات طلبت منح وصاية شرعية للنساء المغتربات على أولادهن

عدم وجود مختصين بالأحوال الشخصية في السفارات سبب معظم حالات تزوير عقود الزواج

| محمد منار حميجو

أعلن مصدر مسؤول في المحكمة الشرعية أن بعض السفراء أرسلوا للمحكمة كتباً حول موضوع الحصول على موافقة لمنح وصاية شرعية للنساء المغتربات باعتبار أن هناك عدداً لا بأس به منهن يحتجن إلى مثل هذا النوع من الوصاية لاستخراج أو تجديد جوازات سفر أولادهن.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد المصدر أن المحكمة منحت العديد من الوصاية الشرعية بناء على طلب السفراء وذلك بناء على كتاب السفارات المتضمن أسماء النساء اللواتي يحتجن إلى وصاية.

وبيّن المصدر أن هناك الكثير من النساء يقمن في المغترب من دون أزواجهن وذلك بسبب إما أنهم مفقودون أو أن قوانين اللجوء لا تسمح لهما بالاجتماع إلا بعد إجراءات معينة وبالتالي فإن المرأة تلجأ إلى السفارة للحصول على وصاية شرعية لأبنائها لمنح أولادها جوازات سفر.

وأضاف المصدر: إنه من المعروف أن الأب هو المخول في الحصول على جوازات سفر لأولاده ولذلك فإن الوصاية الشرعية للأم تحتاج إلى إجراءات معينة ومنها أن تكون حاضرة أثناء الحصول على الوصاية إلى جانب حضور أحد أولياء الأولاد وبالتالي هذا يشكل صعوبة كبيرة للنساء المغتربات ومن هذا المنطلق تم الاقتراح بتسهيل هذا الإجراء بمنحهن وصاية شرعية عبر السفارة.

وبيّن المصدر أن المحكمة لن تمنح وصاية شرعية للنساء المغتربات إلا عبر كتاب رسمي من السفارة الموجودة في الدولة القاطنة فيها، مضيفاً: أنه في حال لم يكن هناك سفارة أو قنصلية فإنها تتوجه إلى أقرب دولة فيها سفارة سورية.

ورأى المصدر أن هذه الخطوة ستسهل أمور المواطنين في المغترب، مشدداً على ضرورة مثل هذه الإجراءات، وخصوصاً فيما يتعلق بمعاملات الزواج والوصاية الشرعية وغيرها من الأمور المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية.

> الحاجة للوصاية الشرعية فتحت الباب للسماسرة والنصابين

وبيّن المصدر أن السفارة مسؤولة عن معاملات المواطنين سواء من ناحية الزواج والطلاق وغيرها من أمور الأحوال الشخصية، باعتبار أن من مهامها تسهيل الأمور الاجتماعية للمغتربين، وبالتالي فإنه لابد من وجود مختصين في السفارات للقيام بهذه المهام.

وأضاف المصدر: إنه للأسف أن هناك الكثير من السفارات لا يوجد فيها مختصون في أمور قانون الأحوال الشخصية، ضارباً مثلاً أن من مهام السفارة إبرام عقود الزواج للمغتربين إلا أن هذا لا يحدث وبالتالي يلجأ المغتربون إلى محاكم الدولة التي يقيمون فيها لإبرام عقد الزواج ولو كان قانونها مختلفاً عن القانون السوري.

ورأى المصدر أن معظم حالات تزوير عقود الزواج جاءت نتيجة عدم قيام السفارات بإبرامها وهذا ما سهل للسماسرة والنصابين استغلال حاجة المغتربين لمثل هذه الإجراءات ولاسيما أن هناك الكثير من قوانين الدول تنص على أنه لا يجوز للزوج أن يجتمع مع زوجته إلا بعد إبراز عقد زواج صحيح.

ورأى المصدر أنه في حال عينت السفارات مختصين في أمور قانون الأحوال الشخصية لسهلت الكثير من الإجراءات للمغتربين من دون أن يخضعوا لاستغلال السماسرة للقيام بهذه الإجراءات.

لجنة لهدم أي مخالفة ودون الرجوع للنيابة في حماة

| حماة - محمد أحمد خبازي

في كل جولة له على حيٍّ من أحياء مدينة حماة يجد المحافظ مخالفات بناء شيدها أو يشيدها مخالفون في وضح النهار وفي غفلة عن أعين مراقبي البناء في مجلس المدينة أو بالتواطؤ معهم، ما جعل المخالفات ظاهرة تستحق المعالجة ومحاسبة مرتكبيها والمتسترين عليها.

فخلال جولة له صباح أمس، على ضاحية أبي الفداء السكنية الواقعة على الطريق العام حماة – حمص، أوعز المحافظ الدكتور محمد الحزوري لرئيس مجلس مدينة حماة بالمعالجة الفورية لمخالفات البناء الصارخة والتعديات الحاصلة على الحزام الأخضر والأراضي الزراعية في الحي من بعض المخالفين والمسيئين.

وترأس اجتماعاً في قاعة مجلس المدينة لمديري الدوائر والأقسام في المجلس، وبحث معهم عدداً من الموضوعات والقضايا المتعلقة بالتشدد في مخالفات البناء وإعادة النظر في استثمارات مجلس المدينة، مؤكداً أنه لدى المحافظة لجنة هدم مركزية مستنفرة على مدار الساعة وجاهزة للاستجابة لأي طلب مؤازرة وهدم أي مخالفة بتوجيهات من المحافظ ومن دون الرجوع للنيابة.

وطالب المجتمعون بزيادة عدد مراقبي مخالفات البناء وتأمين مستلزمات عملهم من آليات النقل والتنقل وتجاوز روتين العمل المتمثل في منع اتخاذ أي إجراء عقابي أو هدم المخالفة قبل الحصول على تصريح من النيابة وبالاسم الثلاثي للمخالف وهذا الأمر يتعذر تأمينه في الوقت المطلوب في كثير من الأحيان.

وطلب الحزوري بضرورة إعادة النظر في استثمارات أملاك مجلس المدينة التي مضى على استثمارها عشرات السنين وعقودها الحالية مجحفة بحق المجلس والمصلحة العامة وينبغي إيجاد صيغة جديدة لهذه الاستثمارات بما يضمن المصلحة العامة.

١٨٠ مليون ليرة لتزفيت بعض الطرقات وصيانتها في اللاذقية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

يشكو بعض مواطني اللاذقية وعورة الطرقات التي وكما يقولون لم «تشم رائحة الزفت منذ سنوات» وخاصة في مناطق «قنينص، بساتين الريحان، المشروع السابع، شارع الستين، شارع النزهة، وبعض الشوارع في الطابيات والعوينة» إضافة إلى بعض القرى كسقوبين والبرديخة، والأخيرة لا تزال معظم طرقها ترابية.

وأكد عدد من الأهالي لـ«الوطن» صعوبة التنقل بين بعض الأحياء الفرعية في هذه المناطق وخاصة في فصل الشتاء سواء سيراً على الأقدام أو بوساطة السيارات، بحسب ما قال أحد مواطني قرية البرديخة، فمعظم طرقاتها ترابية وفيها حفر كبيرة بفعل الأمطار ورغم شكاوانا المتكررة خلال زيارات المسؤولين إلى قريتنا خلال الفترات الماضية إلا أن أحداً لم يحرك ساكناً.

وبالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بشؤون الخدمات والبلديات في مجلس محافظة اللاذقية معين ناصر أكد لـ«الوطن» أن هناك خطة موضوعة من جميع الجهات المعنية لصيانة طرقات بعض القرى الريفية في ظل توقف بعض المشروعات الإنشائية الجديدة بسبب الظروف والعقوبات، مضيفاً: في هذه الفترة ستبدأ أعمال صيانة لعدد من الطرقات في ريف المحافظة.

من جانبه أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية أحمد وزان لـ«الوطن» أن البلدية تعمل جاهدة على تحسين الطرقات والشوارع كافة في المدينة قدر الإمكان وحسب الأولويات قبل حلول الشتاء القادم لتخفيف معاناة المواطن بالدرجة الأولى، مبيناً: ستبدأ خلال الشهر المقبل – مع استقرار الطقس– مرحلة تعبيد الطرقات في مدينة اللاذقية وفق المرحلة الأولى لعام ٢٠١٧ بقيمة ١٨٠ مليون ليرة سورية موزعة بين تزفيت كامل لبعض الطرقات وصيانة البعض الآخر كإعادة تأهيل لتكون جاهزة خلال الفترة المقبلة.

حلم المواطن أصبح كابوساً وفرصة العمل بطعم «العلقم»!

| فادي بك الشريف

الازدحام أمام وحدة الترشيح المركزي أمس (خاص الوطن)

لم يعد التوظيف لدى الوزارات التي تعلن عن مسابقات وحده الحلم الذي ينتظره آلاف العاطلين عن العمل، بل أصبح التسجيل على هذه الوظائف في الوقت المحدد حلماً آخراً، حوله تعقيدات المعاملات والروتين إلى كابوس يؤرق شريحة كبيرة من المواطنين.

وفي ظل عدم اتخاذ أي إجراءات ناجعة لتبسيط آلية التسجيل وتوفير الوقت على المواطنين، حتى غدا المواطن ملطشة للكثير من الجهات الحكومية أينما ذهب وكما يقال «فوق الموتة عصة قبر».

طوابير.. ازدحام كبير.. صراخ وعياط.. جميعها عناوين تلخص المشهد المأساوي أمام وحدة الترشيح المركزي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للحصول على وثيقة تسجيل (إخراج قيد لتقديمه للمسابقات) وتحديداً مسابقة وزارة التربية التي طلبت ٨ آلاف مواطن والتي ينتهي التقدم إليها الخميس القادم.

الازدحام تفاقم أمس بعد العطلة ومع اقتراب موعد انتهاء التسجيل على المسابقة.

وبسبب عدم التنظيم وقلة عدد الموظفين البالغ خمسة فقط داخل الوحدة «وفقاً لشهادات بعض المواطنين ممن التقتهم «الوطن»، والذين أكدوا انتظارهم لوقت طويل للحصول على وثيقة التسجيل وإخراج القيد، مفترضين أن يتم تلافي الازدحام الذي استمر لأكثر من ١٥ يوماً، واتخاذ حلول فورية لتبسيط الإجراءات مضيفين: كان من الأجدى وضع أكثر من مركز للتسجيل، وزيادة عدد الموظفين.

وفي السياق، بين مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لـ«الوطن» أن الازدحام ازداد بعد فترة العطلة في ظل الأعداد الكبيرة المطلوبة لمسابقة وزارة التربية لأن الجهات الحكومية تطلب إخراج قيد عمل بحيث تكون الوثيقة مصدقة ولا يقبل صورة عن قيد العمل من دون تصديق.

وأوضح المصدر أن وحدة الترشيح المركزي تقدم حالياً خدمات دمشق وريف دمشق إضافة إلى استقبالها جميع الطلبات في المناطق والمحافظات الساخنة التي تم استهداف مراكز الوزارة فيها من العصابات الإرهابية المسلحة وخاصة المركز الرئيسي في الزبلطاني.

٣٠ مليار ل.س لمتضرري حماة

| الوطن

كشف مدير دعم القرار والتخطيط الإقليمي في حماة المهندس عدنان قرطباني أن عدد طلبات المتضررين بفعل الإرهاب على مستوى المحافظة، المدققة والتي تمت الموافقة على تعويض أصحابها بلغ ١٥٤٠٥ طلبات بقيمة تجاوزت ٢٩,٩ ملياراً، صرف منها حتى تاريخه ما يزيد على ٨,٦ مليارات ل.س.

كما بلغ عدد الطلبات قيد الدراسة والتدقيق والواقعة في مناطق خارج السيطرة ٢٦٦٦ طلباً، وتم تقدير قيمة الأضرار بـ٦,٧ مليارات، بقيمة تعويض ١,٨ مليار ل.س، على حين بلغ عدد الطلبات المرفوضة وزارياً وإدارياً ٤٥٩٨ طلباً بقيمة تقديرية للأضرار بلغت ١٧,٦ ملياراً، بقيمة تعويض تزيد على ٤٣٦ مليون ل.س.

مضيفاً: بلغ عدد الطلبات المرسلة إلى وزارة الإدارة المحلية ٢٦٤ طلباً، إضافة إلى ٩٠٠ طلب آخر في الربع الأخير من العام الماضي، بعدد إجمالي ١١٦٤ طلباً، من أجل كسب الموافقة على صرفها بموجب كتابنا رقم ٢/٥/٢٣ تاريخ ٢٠١٧/١/٩، وهذه الطلبات تحتاج إلى اعتماد مالي، ونحن بانتظار إشعار الوزارة لتعويض المتضررين في الدفعتين ١٨ و١٩.

وعن سبب رفضها قال قرطباني: إن أهم أسباب رفض الطلبات وزارياً أن يكون الضرر يقع في منطقة خارج السيطرة، أو في مكان غير آمن، أما الطلبات المرفوضة إدارياً فتكون كذلك لأسباب أهمها: أنها غير مشمولة بالجدول التفصيلي الخاص بتعليمات تقدير الأضرار، أو أن يكون شخص واحد قدّم أكثر من طلب يطلب فيه التعويض وعن الضرر نفسه.

وأضاف: ومن خلال ما ذكرناه، يتبين لنا حجم الأعباء المادية التي تتحملها الدولة في تعويض الأضرار لمواطنيها، حتى في أشد الظروف صعوبة، وهذا يعني أن همّها واهتمامها هذه الشريحة المتضررة في ظل الأزمة الراهنة.